

اقتصادات التبغ: أرباح على جثث الفقراء

6 ملايين شخص يموتون سنوياً جراء تعاطي التبغ، منهم 600 ألف مدخن سلبى. إذا الفاتورة الاقتصادية الناجمة عن استهلاك التبغ فتكلف الاقتصاد العالمي سنوياً أكثر من تريليون دولار. وفي حين تسيطر 5 شركات من الدول الغنية على 85% من سوق التبغ، يسيطر الفقراء على استهلاكه، والموت والمرض من جرأته

دول ما يقارب 40% من واردات أوراق التبغ عالمياً. جراء عوامة صناعة التبغ، باتت الشركات المتعددة الجنسيات تسيطر حتى على سوق أوراق التبغ، «فالاتجاهات الحديثة في تنظيم إنتاج أوراق التبغ وسلسلة التسويق، بما في ذلك استخدام نظم الإنتاج المتكاملة، وسعت من سيطرة هذه الشركات على السعر وعوامل أخرى، ما جعل المزارعين يتبعون لها بشكل متزايد».

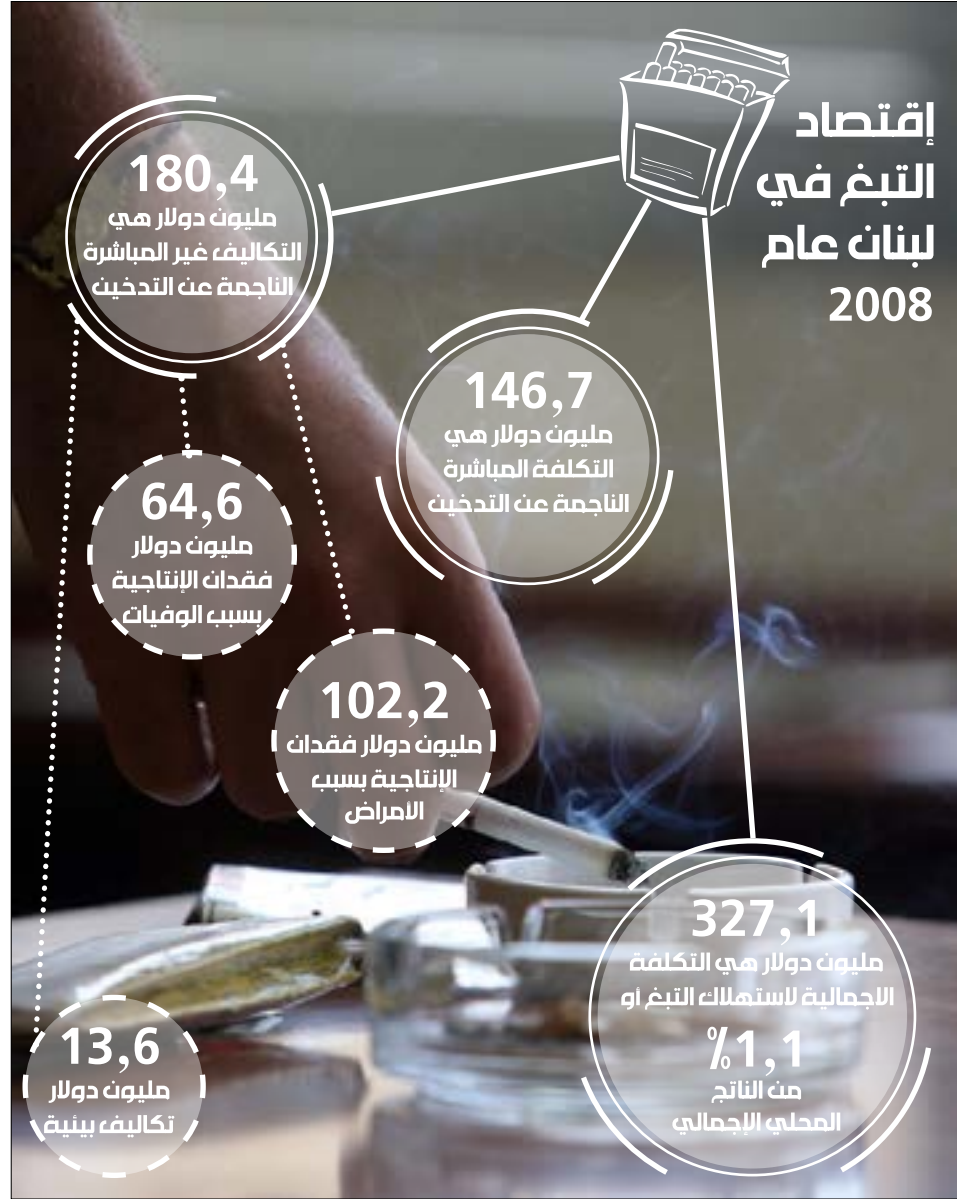
تقوم اقتصادات التبغ على نموذج واضح، إذ تنتشر زراعة التبغ والصناعات التحويلية في 124 دولة، غالبيتها دول فقيرة، في حين أن المراحل الأعلى قيمة في سلسلة صناعة التبغ تتم في عدد قليل من شركات التبغ المتعددة الجنسيات الموجودة في الدول الغنية. تباع هذه الشركات بالنسبة الأكبر منه للدول الفقيرة، ما يربط أعباء ضخمة على الفاتورة الصحية ويرفع نسب الوفيات. فالدول الغنية، التي تتم فيها عملية تصنيع التبغ، تفرض ضرائب مرتفعة على السجائر ومنتجات التبغ، ولديها قوانين صارمة بشأن تسويق التبغ للحد من استهلاكه، في حين أن الضرائب على

أيضا الشوفي

أكثر من تريليون دولار سنوياً هي التكلفة التي تتكبدها اقتصادات العالم بسبب فقدان الإنتاجية والنفقات الصحية جراء صناعة التبغ. بالمقابل، جنت الحكومات 269 مليار دولار من الضرائب غير المباشرة على التبغ، ولم تستثمر سوى أقل من مليار دولار لمكافحة التبغ. فالفقراء يزرعون التبغ ويستهلكونه ويموتون من جرأته، أما الدول الغنية فهي التي تصنع منتجات التبغ وتأخذ أرباحه وتفرض قوانين وضرائب مرتفعة على استهلاكه داخل حدودها. خمس شركات كبرى تسيطر على 85% من سوق التبغ العالمي وتتورط بعمليات تهريبه كجزء من استراتيجيتها التسويقية. هذه الشركات نفسها تشكل عائقاً أساسياً أمام مكافحة التبغ، إذ بحلول عام 2030 سترتفع أعداد الوفيات المرتبطة بالتبغ إلى نحو 8 ملايين سنوياً. هذه باختصار اقتصادات التبغ التي تتحدث عنها دراسة جديدة للمعهد الوطني للسرطان ومنظمة الصحة العالمية تحت عنوان «اقتصادات التبغ ومكافحة انتشاره».

كيف تعمل اقتصادات التبغ؟

شهدت نهاية القرن 20 إتمام عملية انتقال ملكية مؤسسات وشركات التبغ من الدولة إلى الشركات الخاصة، وتحديد الشركات المتعددة الجنسيات، في معظم أنحاء العالم، مع وجود استثناءات قليلة مثل مؤسسة التبغ الوطنية الصينية التي تملك 40% من حصة إنتاج السجائر في العالم. في عام 2013، سيطرت عشر دول على 80% من إنتاج ورق التبغ في العالم، واعتباراً من عام 2014 ازدادت القوة السوقية لشركات التبغ، إذ تركزت صناعة التبغ بيد 5 شركات تسيطر على 85% من سوق التبغ العالمية، 4 شركات متعددة الجنسيات، إضافة إلى مؤسسة التبغ الوطنية الصينية. يهيمن على استيراد أوراق التبغ أيضاً عدد قليل من الدول بحيث تستورد 5



(المصدر: «اقتصادات التبغ في لبنان: تقدير التكاليف الاجتماعية لاستهلاك التبغ»، الجامعة الأميركية في بيروت، 2010) تصميم: راهي عليان

استهلاك التبغ يتركز بين الفقراء والجماعات المهمشة

منتجات التبغ في الدول الفقيرة أقل بكثير. 269 مليار دولار هو حجم الضرائب غير المباشرة على التبغ عالمياً عامي 2013 و2014، إلا أن الحكومات استثمرت أقل من مليار دولار منها من أجل مكافحة التبغ. في الواقع، تشير الدراسة إلى أن زيادة ضريبة طفيفة على أسعار السجائر بمعدل 80 سنتاً في جميع الدول، من شأنها أن ترفع

مؤشر

مؤشر ثقة المستهلك لعام 2016: قفزات موزعية

أشار تقرير صادر عن شركة الاستشارات «ARA» إلى تقلبات شهدتها مؤشر الثقة في لبنان خلال عام 2016، إذ شهد تفاوتات كبيرة نتيجة أحداث سياسية رفعت من ثقة المستهلك، أهمها، بحسب التقرير، حدثان، هما، «النتائج الكبيرة التي حققتها قوى المعارضة الشعبية المستقلة في الانتخابات البلدية» في دوائر عديدة، و«انتهاء حالة المروحة» مع انتخاب رئيس للجمهورية، وتكليف سعد الحريري بتشكيل الحكومة الجديدة، ضمت جميع الأقطاب السياسية تقريباً. وأفاد التقرير بأنه أقل مؤشر ثقة المستهلك عام 2016، على 164 نقطة التي سجلها بنهاية شهر كانون الأول، وهو الشهر الذي تشكلت فيه الحكومة، مرتفعاً 56 نقطة عن المستوى الذي أقل عليه عام 2015. وأفاد التقرير بأنه رغم هذه القفزات التي حصلت في مؤشر الثقة، إلا أنها ليس إلا قفزات موضعية، تعود وتنخفض بعد انحلال آثار الحدث، فكان المؤشر يتخذ منحى

الأمني الذي ارتفع 188 نقطة ليصبح 387. وارتفع مؤشر الدخل الفردي الحالي من 124 خلال كانون الأول 2015 إلى 167 في الفترة نفسها من العام الحالي. كما ارتفع مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع للمستقبل من 89 إلى 142.

ولذلك، لا يمكن اعتبار هذا المؤشر دلالة على تحسن اقتصادي أو ارتفاع في الاستهلاك والقدرة الشرائية لدى الأسر والأفراد. وأظهر التقرير أن جميع مؤشرات الثقة شهدت ارتفاعاً كبيراً مقارنةً بكانون الأول من عام 2015، أكبرها كان مؤشر الوضع

انخفاض حتى ما قبل شهر تشرين الأول حين تم انتخاب رئيس للجمهورية. ويؤكد التقرير أنه فيما تظهر المقارنة بين الأعوام الماضية منذ عام 2012 حتى عام 2016، تحسناً كبيراً، إلا أنه لا يمكن إحالته إلا للدور النفسي الذي لعبته الأحداث السياسية المذكورة أعلاه.

المؤشر العام 164

مؤشر الوضع الأمني المتوقع في المستقبل	مؤشر الدخل الفردي المتوقع في المستقبل	المؤشر الاقتصادي المتوقع في المستقبل	مؤشر الوضع الأمني الحالي	مؤشر الدخل الفردي الحالي	المؤشر الاقتصادي الحالي
▲ 148	▲ 120	▼ 142	▼ 387	▲ 167	▼ 155